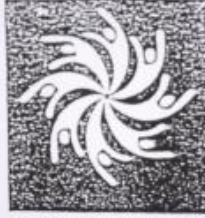


0083.02.0012

Amman Declaration for the NGO Forum in preparation for the 1995 World Conference on Women in Beijing

Amman Declaration for the NGO Forum in preparation for the 1995 World Conference on Women in Beijing, which includes the social, political, and economic difficulties that women face and the solutions to surpass them



اعلان عمان

لمنتدى المنظمات غير الحكومية
للتحضير للمؤتمر العالمي للمرأة
يكن ١٩٩٥

نحن انساء العربيات المشاركات في منتدى المنظمات غير الحكومية للتحضير للمؤتمر العالمي للمرأة بالتصين لعام ١٩٩٥ والمنعقد في عمان - الاردن من ٣ - ٥ نوفمبر ١٩٩٤ نؤكد تمسكنا بأهداف المؤتمر في المساواة والتنمية والسلام ونؤكد على وحدة الصف العربي ونساند ما نادى به بيان المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي للسكان والتنمية من حيث رفض تقسيمات الأمم المتحدة المفتعلة للبلدان العربية وتوزيعها بين اقليم افريقيا والقيم غرب اسيا . ان مثل هذا التقسيم لا يحقق معالجة قضايا المرأة العربية بشكل متكامل في اطار تاريخي وثقافي واهداف مشتركة للوطن العربي .

وفي ضوء المداولات التي تمت في منتدى عمان والتي ركزت على ضرورة إزالة جميع العقبات والعراقيل التي تعوق تقدم المرأة ومساواتها الحقيقية ولماجها في التنمية والمشاركة الفعالة في حياة بلادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية توجه انظار الحكومات والمنظمات الدولية الى مايلي :

- ١- ان التحديات الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة وما أفرزته من تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وما يدور من نزاعات في الوطن العربي كان لها آثار سلبية على وبعاني منها السكان عامة والنساء بشكل خاص حيث زاد نتيجة ذلك عدد المهاجرات والنازحات واللاجئات والمعتلات للأمر وأدى الى تبيد الثروات التي يجب توجيهها لتقديم الشعوب العربية .

٢- أن الأزمات الاقتصادية وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي الاقتصادي التي تفرض على عدد من البلدان العربية التي تعاني من مديونية عالية ، تؤدي إلى ضعف الاقتصاد وتفاوت الدخل والخلل الاقتصادي وضغط الانفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية مما أثر ويؤثر على التنمية البشرية وزيادة نسبة البطالة وتدهور حالة قطاعات كبيرة من السكان ولاسيما النساء .

٣- أن عدم وصول المرأة إلى مختلف مواقع اتخاذ القرار وإبقاء دورها هامشي في معظم المواقع المؤثرة ، ليحرم المجتمع من الاستفادة من كامل طاقاته وإمكانياته وتعتبر انتهاكا لجميع المواثيق الدولية التي أكدت على عدم التمييز ضد المرأة . وهذا يتطلب تغييرا في نمط تفكير المجتمع العربي واتجاهاته في معاملة النساء .

٤- أن استراتيجية الإعلام العربي لا تعطي الصورة الحقيقية للمرأة العربية إذ تنقص من قدراتها ودورها الإيجابي في تقدم المجتمع .

٥- أن التدهور البيئي في كثير من البلدان العربية وقصور الآليات التي تحمي المرأة من مخاطر هذا التدهور من ناحية ، ومساهمة المرأة لحياتها دون وعي في هذا التدهور من ناحية أخرى ، يؤثر على صحة المرأة وأسرتها وكذلك على الإمكانيات والموارد المالية .

٦- أن العنف الموجه ضد الفتيات والنساء يزداد بوتيرة عالية ويتخذ أبعادا خطيرة مما يدل على علاقات غير متكافئة تنقسم بهيمنة أفراد وجماعات على أخرى .

٧- أن التطور السريع للتكنولوجيا ونقلها غير المدروس إلى البلدان العربية يتطلب مهارات بمستويات متقدمة لا تتوفر لكثير من النساء مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل بينهن ورفع مستوى البطالة بينهن ولاسيما بين المتعلمات .

٨- لقد أغفل مشروع خطة العمل الإقليمية للنهوض بالمرأة العربية لعام ٢٠٠٥ عددا من القضايا الهامة المتعلقة بالمرأة إذ لم تتناول موضوعات البيئة والإعلام وحقوق المرأة كحق من حقوق الإنسان ، والعنف ضد المرأة والترتيبات المالية المطلوبة لتنفيذ الخطة والمؤسسات والآليات التي ستشرف على تنفيذ الخطة .

لذلك كله فالتنا نحن النساء العربيات المشاركات في منتدى عمان نرى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية :-

- ١- ان تقوم البلدان العربية التي لم تصادق على الاتفاقية الدولية لألغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بالانضمام باعلان المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي انعقد في فيينا عام ١٩٩٣ والمصارعه الى المصادقة على الاتفاقيتين قبل حلول عام ١٩٩٥ . اما البلدان العربية التي صادقت على الاتفاقيتين مع تحفظات فالتنا نطالبها بمراجعة تلك التحفظات وخاصة تلك التي لا تتعارض مع ثقافتنا وتراثنا العربي الذي يؤكد على العدالة والمساواة بين الجنسين .
والخالف تغييرات جذرية على القوانين المحلية لتضمينها بنود الاتفاقيات الدولية ولاسيما المتعلق بعمل المرأة بما يتفق والمستوى الذي وصلت اليه المجتمعات العربية بما يكفل حقوق المرأة بشكل غير منقوص وخطر كل تمييز ضد المرأة في فرص العمل والاجر والترقية .
- ٢- ان تتعاون الحكومات العربية في ضمان السلم العادل والشامل والالتزام بتطبيق الشرعيه الدوليه واحترام الحدود السيادية الوطنية لكل بلد وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني وضمان جلاء القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية والتمسك بنهج الديمقراطية والتعددية لتحقيق الاستقرار والتقدم والعدالة ولحماية النساء العربيات من آثار النزاعات والحروب .
- ٣- ان تتغير منظومة التشريعات الوطنية المتعلقة بوضع المرأة داخل الاسرة وخارجها واستحداث القوانين التي تحقق العدالة والكرامه لها وتدعيم الآليات التي ترافق تنفيذ هذه القوانين .
- ٤- ان تتطور المؤشرات من كل قطاع وعلى كل المستويات بحيث تؤدي الى جميع البيانات وتصنيفها وتحليلها حسب الجنس والعمر لتؤدي الى الرصد السليم والواضح لأوضاع المرأة وتساعد في تحديد الاهداف ذات الاولويه وترجمتها الى خطط وبرامج وخدمات تمتد فجوات التمييز بين الجنسين .
- ٥- ان تتخذ الخطوات الضرورية للقضاء على جميع العوامل التي تؤدي الى عدم التحاق الفتيات بالمدارس او تسربهن منها او تدني اداتهن . كذلك تنقية المناهج المدرسيه من الامايط التمييزيه ضد النساء وان يصيغ التعليم المتعلق بصحة الاجاب والمهارات الحياتيه جزءا متكاملًا من تعليم البنات والاولاد .

٦- أن يتوفر الأمن الصحي للمرأة العربية في جميع مراحل حياتها حتى يقر تعرضها لمختلف الأمراض وإن تشمل الخدمات الصحية الريف وتحضر والبيادية وتصبح في متناول جميع فئات النساء وخاصة المرأة الفقيرة وإن تجد المرأة المغنومات الوافية حول ما تحتاج اليه من الامور الصحية .

٧- أن تخصص الحكومات العربية الموارد المالية والبشرية الكافية لتحقيق المطالب السابق ذكرها وإن تتعاون المنظمات الدولية مع الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ ذلك .

٨- أن تنشأ الآليات والمؤسسات الوطنية المناسبة واللائمة لضمان ممارسة المرأة العربية لحقوقها وتعزيز الموجود حاليا منها ودعم محدثاتها .

٩- اعتماد نسبة معينة للنساء في المجالس القروية والبلدية والنيابية والسلوك الدبلوماسي ومختلف مواقع المسؤولية بما لا يقل عن الثلث لتعريف المجتمع واقتناعه بقرارات المرأة وامكانياتها في عمل المسؤولية في مختلف المواقع وبما يحقق مستقبلا المساواة بين المرأة والرجل .

١٠- على البلدان العربية التي تعاني من المديونية الخارجية توحيد جهودها مع بقية البلدان النامية التي تعاني من نفس المشكلة من أجل شطب المديونية والتخلص من الآثار السلبية لسياسات التكيف الاقتصادي التي تفرض عليها ، وتحقيق الانتقال الاقتصادي بعيدا عن شروط وبنود المؤسسات المالية وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد على قاعدة من تكافؤ الفرص والعدالة والديموقراطية .

١١- دعم وتفعيل دور الصناديق العربية للتنمية لمساعدة الدول الأكثر فقرا ودعم نشاطات المنظمات النسائية العربية خاصة غير الحكومية لمساعدتها في تنفيذ مشاريع تنموية في المجتمعات المحلية مع التركيز على الخدمات الاجتماعية وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية .

١٢- وقف جميع أشكال العنف ضد المرأة والانتهاكات التي تتعرض لها المرأة والتناجيه عن اسباب سياسيه او اجتماعيه وعلى اساس احترام حق الانسان في الحرية والتعبير والعمل في ظل اجواء من الديمقراطية واحترام كرامة والسامية المرأة .

١٣- ضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية في رسم السياسات والبرامج والخطط الوطنية الامر الذي يساعد على الامتثال على مايجري وتوحيد برامجها بحيث تخدم وتساهم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمرأة خاصة بالنسبة للمواضيع المضروحة وطنيا واقتصاديا وعالميا كالقفر والبطالة وقضايا البيئة والامية وحقوق الانسان وتشكيل هيئات مساندة للمرأة المحلية والمعوقه والمسنه .

١٤- اثناء صندوق عربي لدعم نشاطات المنظمات النسائية العربيه غير الحكومية لمساعدتها على تنفيذ مشاريع تنمويه في المجتمعات المحليه وتكوين قيادات محليه نسائية قادره على ادارة المجتمع المحلي جنباً الى جنب مع الرجل .

١٥- تخفيض ميزانيات التسليح بعد التوصل الى حلول عادله وشامله للنزاع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية وتحويل القسم الأكبر من الاموال من اجل النمو الاقتصادي الذي تحتاجه البلدان العربيه وادارته لغائدة الغالبية الساحقه من افراد المجتمع نوضع حد للفقر الذي اخذ يستوطن في عدد من البلدان العربيه واعادة تأهيل المتضررين من سياسة الحرب والعدوان طيلة العقود الاربعه الماضيه والتي افرزت مآسي عديده للأفراد والجماعات ومكنت النساء افدح الخسائر وفي مقدمتهن اللاجنات اللواتي عشن حياة التشرد واليؤس .

١٦- توفير وتعزيز الحياة الديمقراطية بجميع جوانبها السياسيه والاجتماعيه وترسيخ مؤسسات المجتمع المدني .

١٧- تحقيق التضامن العربي والتكامل الاقتصادي العربي في مواجهة كافة التحديات التي تواجه الشعوب العربيه وتحاول طمس هويتها واعادة الهيمنه الكامله عليها ومواصلة نهب ثرواتها وتكريس تبعيتها .

١٨- ان الأمم المتحدة معنيه بتفعيل دورها بالاستناد الى ميثاقها والعمل من اجل حماية مصالح الشعوب وحقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية وتجنب الانتقائيه وازدواجية المعايير في تطبيق قراراتها . ومن اجل ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم تعرضها للغزو والاحتلال والعدوان والتهجير والأسر وفرض الحصار الاقتصادي وتجويع الشعوب .